وفد القيادة الفلسطينية يزور بيروت بعد دمشق

■ رام الله/ وكالات/

تسعى القيادة الفلسطينية من خلال زيارتها الاثنين إلى دمشق إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات السورية الفلسطينية التي سادها التوتر خلال العقدين الماضيين كما يمكن أن تتيح هذه الزيارة فرصة الالتقاء مع المعارضة التي تقودها حركة حماس.

كما يتوقع توجه وفد القيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس أبومازن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يرافقه رئيس الوزراء احمد قريع أبو علاء وروحي فتوح رئيس السلطة المؤقت ووزير الشؤون الخارجية نبيل شعث في ختام زيارته إلى دمشق إلى بيروت في زيارة رسمية للبنان يتم وضع ترتيباتها.

وقال عباس لصحافيين الخميس في غزة هناك علاقات قوية ومتينة مع الأخوة في سوريا واعتقد أن الأخ أبو عمار كان على اتصال دائم مع القيادة السورية وكانت هناك مراسلات دائمة ولو كانت الظروف تسمح له لكان قام بأكثر من زيارة إلى سوريا.

وأضاف سنشرح للأخوة السوريين ما جرى منذ استشهاد الرئيس أبو عمار ثم المستقبل الذي ننتظره والقضايا التي نريد أن نطرحها وهذه كلها معروفة وسبق أن تحدثنا فيها بشكل واضح ومحدد مع الأخوة في مصر ومع الأخوة في الأردن.

ومن المقرر أن يعقد الوفد لقاءات مع الرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته فاروق الشرع ورئيس وزرائه ناجي عطري.

من جانبه قال مجدي الخالدي مساعد وزير الخارجية الفلسطيني لوكالة فرانس برس أن الزيارة تاتي في سياق التنسيق الفلسطيني العربي وتلبية لدعوة رسمية من الرئيس السوري بشار الأسد.

واضاف الخالدي أن الوفد الفلسطيني سيطلع القيادة السورية على مجمل الأوضاع الفلسطينية وبرامجها الخاصة بتطبيق عملية السلام.

واكد المسؤول الفلسطيني أن أهمية الزيارة تتمثل في كونها ستأسس لإعادة العلاقات الطبيعية بين سوريا والقيادة الفلسطينية وفي كيفية التعامل مع إسرائيل والقضايا العربية المشتركة.

وهذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها أبو مازن إلى سوريا بعد تعيينه رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات.

وكانت آخر زيارة قام بها عرفات إلى سوريا في العام ١٩٩٦م إلا أنه لم ينجح خلالها في تحسين العلاقات بين الجانبين التي يشوبها توتر واضطراب منذ خروج منظمة التحرير من بيروت عام ١٩٨٢م ولجوء المنشقين عن حركة فتح إلى سوريا.

من جهة أخرى اكد الخالدي أن وفد القيادة الفلسطينية برئاسة أبو مازن سيلتقي اقطاب المعارضة الفلسطينية لا سيما خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وقادة الفصائل المعارضة الأخرى التي تتخذ من دمشق مقرا لها.

وردا على سؤال في هذا الصدد قال عباس نحن سنكون ضيوف على الأخوة السوريين ولا أدري ما هي اللقاءات التي ستتاح لنا.

وأكد عباس استعداده للقاء أقطاب المعارضة الفلسطينية في سوريا قائلا أننا منفتحون على أي لقاءات لأن هؤلاء أخواننا ويجب أن نلتقي معهم سواء في تنظيمات أو غير تنظيمات هذا أمر مفروغ منه.

من جهة أخرى أوضح الخالدي أن ترتيبات تجرى حاليا لقيام وفد القيادة الفلسطينية بزيارة لبنان في ختام زيارته لسوريا وقال تسعى القيادة إلى ترتيب زيارة أخرى إلى بيروت حال الانتهاء من زيارة دمشق.

وقالت مصادر مقربة من القيادة الفلسطينية ان زيارة لبنان ستفتح الطريق أمام تسهيل حياة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان وفي حل قضايا أخرى عالقة حيث يقيم نحو ٤٠٠ ألف حسب أرقام الأمم المتحدة.

وأوضحت المصادر أن الحديث يجري عن فتح المجال أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للعمل في دائرة أوسع من المهن التي تحددها لهم السلطات اللبنانية تقليديا.

يذكر أن السلطات اللبنانية تحظر على الفلسطينيين ممارسة أكثر من ٧٢ مهنة.

وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية تنتظر قيام السلطات اللبنانية بالسماح للاجئين بإدخال مواد بناء إلى مخيماتهم من أجل البناء الذي ظل محظورا عليهم.

واستنادا إلى مصادر وزارة الشؤون الخارجية فإن القيادة الفلسطينية تتوقع الحصول على موافقة سورية رسمية لفتح سفارة لها في دمشق حيث لا يوجد لها تمثيل رسمي في هذا البلد.

■ فلسطينيون يشيعون جثمان احد الشهداء امس في جنين. (رويترز).

تلميحات باستبعاد السُنَّة منها :

الحكومة المؤقتة وواشنطن تصران على إجراء الانتخابات العراقية في موعدها

■ القاهرة/«الثورة»/محمد مهران/

هل يمكن أن تجرى الانتخابات في العراق في موعدها المقرر في ظل استمرار الفوضى والأوضاع الأمنية المتدهورة هناك؟

تساؤل أصبح محل شكوك داخل العراق وخارجه في ظل الأوضاع التي تسير الأمور هناك من سيء إلى أسوأ، في الوقت الذي تتردد فيه تأكيدات شبه يومية من الإدارة الأمريكية ومن إياد علاوي، رئيس وزراء البلاد المؤقت، بأن الانتخابات ستجرى في موعدها المقرر.

يأتي ذلك في نفس الوقت الذي اعترف فيه كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، بصعوبة الأوضاع الأمنية، لدرجة يصعب معها إجراء الانتخابات في موعدها، وتأكيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة، بأن الانتخابات ستكون مستحيلة في ظل استمرار إراقة الدماء.

خيار إجراء الانتخابات أو تأجيلها أصبح الهاجس الذي يسيطر على الأحداث الجارية حالياً هناك، رغم أن الموقف الفعلي في العراق، من تفجيرات واشتباكات يومية بين المقاومة العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي وعمليات خطف، يؤكد أن فرص إجراء الانتخابات في العراق تتلاشى يوماً بعد يوم، إلاّ أن تأكيدات إدارة بوش وعلاوي، من ناحية أخرى، تؤكد أن هناك نية بالفعل لإجراء هذه الانتخابات أيا كانت الأوضاع.

ما يؤكد هذا الاتجاه هو الحديث - حسب مصدر سياسي عراقي زار القاهرة مؤخراً - عن وجود نية لاستبعاد بعض الفصائل السياسية في العراق، مثل السُنَّة من خلال تجاهل إجراء الانتخابات في المناطق التي لا تستطيع قوات الاحتلال الأمريكي السيطرة عليها، مثل سامراء في الشمال، والرمادي والفلوجة في الغرب، وتل عفر في الشمال الغربي، وأماكن أخرى، ويتضح الميل إلى هذا الاتجاه - حسب د. اسماعيل سلامة بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية - بعد أن فشلت عمليات القصف الأمريكي الأخيرة لهذه المناطق، والتي كانت بمثابة استعراض للقوة الأمريكية وأسفرت عن سقوط مئات القتلى والمصابين، في أن تحكم السيطرة على هذه المناطق، في الوقت الذي تتطلب فيه الانتخابات السيطرة التامة عليها، فقد اتضح - والحديث ما زال للدكتور سلامة - أن السيطرة على تلك المناطق، والتي تطلبها واشنطن من القوات الأمريكية بالعراق، مطلب صعب، خاصة وأن الوضع الفعلي يؤكد عدم وجود قوات أمريكية تكفي للسيطرة عليها.

وتميل إدارة بوش إلى إجراء الانتخابات في موعدها لأن تأجيلها قد يحمل خياراً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر، قد يتمثل في ثورة شيعية يصعب السيطرة عليها، حيث يطالب المرجع الشيعي آية الله السيستاني بإجراء الانتخابات على أساس أنها أفضل طريقة لأن يفوز فيها الشيعة، الذين يشكلون الأغلبية في العراق، بالسلطة بعد أن ظلوا مستبعدين لسنوات طويلة، وهو نفس مطلب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي أكد على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها.

أزمة ثقة

□ ويؤكد على هذا الرأي د. سلوى العادلي، المتخصصة في الشؤون الآسيوية، وتشير إلى أن هذا لابد أن يحدث وفي الموعد الذي تحدد، لأن احتمال تأجيل الانتخابات سيفقد الأمريكيين وحكومة علاوي الثقة ويحمل اعترافاً بالفشل، وهو ما يشكل ضربة قوية لحكومة علاوي تحرمه من اي أساس ديمقراطي لشرعية حكومية، خاصة وأن دور حكومته محصور في إقامة الانتخابات، ولا يضمن قادة الاحتلال استمرار تأييد الشيعة والأكراد لحكومته في حالة تأجيلها ويؤكد النية على أن إجراء الانتخابات مطلب حكومة بوش من الكونجرس تحويل مبلغ (٣,٥) مليار دولار من الأموال المخصصة لإعمار العراق لإنفاقها في مجال الأمن والإستعداد للانتخابات، حيث من المتوقع أن تُنفق على تدريب وتسليح قوات الجيش والشرطة العراقية والتخطيط للأبحاث وتدريب العاملين والمشرفين عليها.

مناطق الشيعة

□ ولكن د. سمير سعداوي، السفير السابق بالأمم المتحدة واحد المهتمين بالقضية العراقية، يشكك في إمكانية إجراء الانتخابات في الوقت المقرر وهو يناير من العام القادم، حيث تعوق الفوضى وتدهور الأوضاع الأمنية حالياً عمليات تسجيل الناخبين ووضع معايير لتحديد العراقيين المقيمين خارج البلاد يحق لهم التصويت، بالإضافة إلى أن الأمم المتحدة لم توفر حتى الآن العدد الكافي من الموظفين للقيام بهذه العملية، ولذلك تتجه النية إلى تجنب إجراء الانتخابات في المناطق السُنية والتركيز على مناطق الشيعة والأكراد، وهو ما أكده علاوي بنفسه مؤخراً عندما قال : «لو لم يتمكن (٣٠٠) ألف شخص من الإدلاء بأصواتهم فلن يغير ذلك من نتيجة تصويت (٢٥) مليون مواطن عراقي» وهو خيار يحمل في طياته خطراً كبيراً، لأن إحساس السُنَّة بالعزلة وعدم وجود من يمثلهم في النظام الجديد، سيجعلهم يتحولون بكل قوتهم إلى مساندة عمليات المقاومة، وهو ما يشكل تحدياً عسكرياً خطيراً يصعب مواجهته ويمثل بداية فعلية لحرب أهلية يصعب التنبؤ بنتائجها، ويتفق في الوقت ذاته مع تقرير للمخابرات قدم للرئيس بوش مؤخراً يحمل توقعات متشائمة حول العراق، أكدت أن الوضع هناك لن يخرج عن ثلاث نتائج محتملة، أسوأها حدوث تطورات تؤدي إلى حرب أهلية في نهاية العام القادم، وأفضلها أن يشهد العراق حالة استقرار سياسي وأمني هش.

وكالة الصحافة العربية

■ شرطيان عراقيان بالقرب من بقايا انفجار سيارة امس في بغداد. (رويترز).

تواصل معالجة أزمة دارفور باهتمام:

السودان يعتبر القرار الاخير لمجلس الأمن نقلة نوعية لإحلال السلام الشامل

■،، الخرطوم/شينخوا..

خرج الوفد السوداني من اجتماعات الجسلة الخاصة بشأن السودان التي عقدها مجلس الأمن للأمم المتحدة بنيروبي مؤخراً مرتاحاً لأن المجلس امتنع هذه المرة عن التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية على السودان.

وبدلاً من التهديد بالعقوبات تبنى مجلس الأمن بالاجماع في ختام الجلسة التي انعقدت للمرة الأولى خارج مقر الأمم المتحدة بنيويورك منذ ١٤ عاما، قراراً بعد بتقديم مساعدات من الأسرة الدولية على أن يتم التوقيع على اتفاق سلام شامل ونهائي في السودان.

ونص القرار الذي حمل رقم ١٥٧٤ على أن هذه المساعدات تقدم فور إبرام اتفاق سلام شامل لمساعدة الشعب السوداني في جهوده لبناء وطن مسالم وموحد ومزدهر، وأن مجلس الأمن سيراقب الانتهاكات التي تكب في دارفور ويتخذ اجراء ضد أي طرف لا يفي بالتزامه.

ورحب مجلس الوزراء السوداني بعد الاستماع إلى تقرير من علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني الذي كان يراس وفد الحكومة السودانية المشارك في جلسة مجلس الأمن، بالقرار معتبراً أنه نقلة إيجابية في تعامل مجلس الأمن مع القضية السودانية.

وأكد وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل أن الحكومة السودانية لن تتراخى عن التزاماتها والمضي قدماً في انفاذ ما التزمت به سواء كان ذلك في إطار عملية السلام في الجنوب أو في إطار الاوضاع في دارفور.

وأضاف أن المجلس أكد على ما ذكره الرئيس السوداني عمر البشير في حديثه مع الرئيس النيجيري اولوسيجون اوباسانجو في لوساكا مؤخراً من أن قضية دارفور يجب الدفاع بمفاوضاتها وإمكانية استكمال المفاوضات قبل نهاية العام حتى تدخل في عملية سلام شاملة وكاملة تغطي كافة أنحاء السودان.

وقال سيد الخطيب الناطق الرسمي باسم الوفد الحكومي السوداني المشارك في جلسة مجلس الأمن بنيروبي أن القرار رقم ١٥٧٤ الذي يعد القرار الرابع الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة خلال الأشهر الستة الأخيرة «جاء أكثر اتزاناً من القرارات السابقة».

وأشار الخطيب إلى «أن غالبية أعضاء مجلس الأمن يقرون الآن بأن مبدأ فرض العقوبات لن يساعد في تحقيق السلام في السودان».

وكان مجلس الأمن قد تبنى في ٣٠ يوليو الماضي القرار رقم ١٥٥٦ الخاص بقضية دارفور والذي أمهل الحكومة السودانية ٣٠ يوماً لاتخاذ اجراءات ضد الميليشيات العربية المتهمة بجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

وأعلنت الحكومة السودانية رفضها لقرار مجلس الأمن واصفة إياه بأنه «غير صائب ولا يتسق مع الاتفاقات المبرمة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة» وذلك بعد ساعات فقط من صدور القرار.

ووصف الناطق الرسمي باسم المسلحة السودانية ونائب رئيس هيئة الأركان محمد بشير سليمان القرار بأنه «إعلان لشن الحرب على السودان»، مؤكداً أن «التلويح بالعقوبات هو جزء من حرب نفسية».

ولكن بعد خمسة أيام أعلن وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل عزم حكومته على «بذل أقصى ما تستطيعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة بقدر المكان رغم المهلة المحددة».

وقال المراقبون السياسيون أن الخطوة السودانية المفاجئة جاءت بسبب استنتاج الخرطوم أنه في مصلحتها تجنب أي مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية التي كانت حريصة على تنفيذ أجندتها لأغراض الانتخابات الرئاسية.

وبهذا التحليل الواقعي، وقع وزير الخارجية السوداني وممثل الأمم المتحدة بالخرطوم بان برونك خطة عمل دارفور التي تطلب من القوات المسلحة السودانية وقف كل العمليات الهجومية ضد المتمردين وانشاء مناطق آمنة حول المدن والقرى لحماية النازحين.

وكما وافقت الحكومة السودانية على مطالبة الاتحاد الأفريقي بانتشار المراقبين والقوات لحمايتهم في دارفور لمراقبة التزام الاطراف باتفاق وقف اطلاق النار الذي تم التوقيع عليه بانجمينا في أبريل الماضي.

وشهدت الأشهر الأخيرة بعد ذلك هدوءاً تدريجياً من الضغوط الدولية على الحكومة السودانية بالرغم أن مجلس الأمن تبنى القرار رقم ١٥٦٤ في ١٨ سبتمبر الماضي الذي يحذر الحكومة السودانية من أن المجلس سيتخذ اجراءات عقابية على قطاعها النفطي إذا لم تضطلع بواجباتها في إعادة الأمن إلى دارفور.

وبمصادقة الحكومة السودانية بدأ الاتحاد الافريقي في أكتوبر الماضي نشر بعثة الاتحاد الافريقي الموسعة للمراقبة بدارفور والتي بلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف فرد والتي رفضت الحكومة السودانية تغيير مهمتها إلى قوات حفظ سلام.

كما أبدت الحكومة السودانية نيتها للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الأوضاع في دارفور والتي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ والتي وصلت إلى السودان في أوائل نوفمبر.

وفي خطوة مهمة على مسار تحقيق السلام في دارفور، وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على البرتوكولين الأمني والإنساني في أبوجا في ٩ نوفمبر بعد أن تجاوزت العقبة المتعلقة بحظر الطيران العسكري في الاقليم.

ومع التقدم الكبير على المستويين الدبلوماسي والتفاوضي، تبذل الحكومة السودانية جهوداً أيضاً في إعادة الأمن إلى دارفور من خلال نشر الآلاف من قوات الشرطة وتنفيذ العودة الطوعية للنازحين إلى ديارهم.

وقد أعرب معظم المراقبين السياسيين عن أن قرار مجلس الأمن الجديد سيوفر دعما قويا لعملية السلام في السودان، وأن توقيع اتفاق سلام نهائي بين الحكومة السودانية والحكومة الشعبية لتحرير السودان نهاية العام الحالي سيؤثر ايجاباً تجاه المساعي المبذولة لاحلال السلام الشامل في كافة ربوع البلاد لاسيما دارفور.

بعد عشرين شهراً من الاحتلال

الطريق الى مطار بغداد ما يزال خارج نطاق السيطرة

■.. بغداد/(رويترز)

عندما أطبقت القوات الامريكية على بغداد في ابريل من العام الماضي كان أول هدف استولت عليه قبل الهجوم على العاصمة ذاتها هو المطار. وبعد أكثر من ٢٠ شهرا مازالوا لا يسيطرون على الطريق الذي يمتد عشرة كيلومترات من المطار الى المدينة ومازال هذا الطريق بعد الآن الاكثر خطورة في العراق.

ففي كل يوم تقريبا وفي بعض الاحيان أكثر من مرة يوميا تقع تفجيرات انتحارية أو تنفجر الغام طرق أو تقع هجمات مسلحة أو بقذائف صاروخية على الطريق المكون من ست حارات.

وتشاهد على سطح الطريق الاسفلتي آثار تفجيرات وعلى جانبي الطريق بين اشجار النخيل ترقد حطام عربات مدمرة تعرضت لهجوم أو استخدمت كسيارات ملغومة.

والكيلومترات الثلاث الاخيرة قبل نقطة التفتيش لدخول مباني المطار أصبحت ساحة لاطلاق الرصاص ولا يكاد يمر يوم دون تلقي انباء عن وقوع هجوم.

ويعبر المقاولون والصحفيون الاجانب الذين يحتاجون الى اللحاق بطائرة هذا الطريق السريع في عربات محصنة ضد الرصاص بسرعة تصل الى ١٦٠ كيلومترا في الساعة في محاولة لتجنب مخاطر التعرض لكمين مسلح.

وامس الجمعة في احدث هجوم اقتحم مقاتلون مركزا للشرطة يقع جنوبي الطريق السريع مباشرة في مرمى البصر تقريبا من قاعدة أمريكية رئيسية عند نقطة التفتيش.

وفي الاسبوع الماضي أعلنت السفارتان الامريكية والبريطانية ان العاملين لن يستخدموا هذا الطريق ونصحت مواطنيها بأن يفعلوا نفس الشيء.

وامتنعت فرقة الفرسان الاولى التابعة للقوات الامريكية المسؤولة عن الامن في هذه المنطقة عن التعليق على مخاطر الطريق امس الجمعة وحولت جميع المكالمات الى الى المكتب الصحفي العسكري.

وقال اللفتنانت كولونيل ستيف بويلان وهو متحدث عسكري في بغداد: "في الوقت الراهن نبحث عدة وسائل لتحسين الامن على الطريق" دون ان يخوض في تفاصيل.

واضاف: "المقاتلون يحاولون بذل قصارى جهدهم لاغلاق أحد الطرق التي تستخدمها قواتنا بانتظام ونحاول التغلب على المشكلة والمصاعب التي يواجهها الجيش الامريكي في تأمين طريق صغير نسبيا يوضح مدى صعوبة اثبات انه يمكن التغلب على التمرد في انحاء العراق.

والمطار حلقة وصل رئيسية مع العالم الخارجي ويستخدم الطريق لنقل كميات كبيرة من المعدات العسكرية والسلع التجارية كل يوم. ورغم ذلك مازال خطيرا جدا. ومهاجمة هذا الطريق خلق مشاكل امداد للقوات الامريكية وعشرات التجار العراقيين في الماضي.

ويشعر خبراء أمن بالدهشة من انه بعد ٢٠ شهرا على احتلال القوات الامريكية للعراق والغارات المتكررة التي تشنها القوات الامريكية على امتداد هذا الطريق مازال المقاتلون يعودون. ويقول الخبراء ان هذا الامر يسلط الضوء على مدى اصرار هؤلاء المقاتلين.

ورغم التفوق الامريكي الساحق في قوة النيران وفي التكنولوجيا والمعدات والتدريب والموارد تستخدم مجموعات صغيرة من المقاتلين أسلحة أساسية ومتفجرات يسهل الحصول عليها في وضع الامريكيين موضع الدفاع في قطعة حيوية من الارض.

وقال بويلان: ان قوات الامن العراقية ستعمل بدرجة متزايدة مع القوات الامريكية في محاولة لتأمين الطريق، وقال: "العسكريون والمقاولون وحركة المرور المدنية الاخرى ستكون هدفا محتملا للمقاتلين على هذا الطريق." واضاف:"انها أهداف يمكن مشاهدتها بوضوح."

بسبب الانتفاضة:

استمرار تراجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة

■،، اظهرت أرقام نشرت أمس الجمعة في القدس أن عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة واصل تراجعه العام ٢٠٠٤م بسبب انخفاض عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق الذي لم يعوضه ارتفاع عدد القادمين من الدول الغربية.

وقال ياردن فاتيكاي الناطق باسم الوكالة اليهودية الهيئة شبه الحكومية المكلفة تنظيم هجرة يهود الشتات لوكالة الصحافة الفرنسية يفترض أن تستقبل اسرائيل هذه السنة نحو ٢٢ ألف مهاجر في مقابل نحو ٢٥ ألف العام الماضي.

وتراجع عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق من ١٢٥٠٠ إلى عشرة آلاف ويشكل عدد المهاجرين هذه السنة نصف عدد اليهود أو اقاربهم الذي انتقلوا للاقامة في المانيا.

ودانت الوكالة اليهودية سياسة الاستقبال هذه التي تؤدي إلى انخفاض الهجرة إلى اسرائيل وتعتبر أن يهود الاتحاد السوفياتي السابق يجب ألا تعتبرهم المانيا لاجئين.

ولا تعتبر الحاخامية ٦٠٪ من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق إلى اسرائيل من اليهود لكنهم يستفيدون رغم ذلك من قانون العودة الذي يمنحهم الجنسية الاسرائيلية على أنهم اقارب ليهود.

وزاد عدد المهاجرين من فرنسا والولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪ تقريباً لكن عدد المهاجرين يبقى متواضعاً ٢٤٠٠ من فرنسا و٢٨٠٠ من الولايات المتحدة.

وفي يونيو أعلنت الوكالة اليهودية أنها تحضر لوصول عدد أكبر من اليهود من فرنسا نظراً إلى الحوادث المعادية للسامية التي شهدها هذا البلد.

وفي العام ٢٠٠٢م هاجر ٣٤٨٣١ شخصاً إلى فلسطين المحتلة عام ٤٨م في مقابل ٤٤ ألفاً في ٢٠٠١م وستين ألفاً العام ٢٠٠٠م.

وارقام العام ٢٠٠٢م كانت الادنى منذ بدء موجة الهجرة من الاتحاد السوفياتي السابق في ١٩٩٠م.

وهذه الارقام مختلفة أربع مرات عن رقم مئة ألف مهاجر سنوياً التي توقعها رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون في السنوات العشر المقبلة.

شارون في السنوات العشر المقبلة.

ار

■. دورية امريكية تمر بجانب سيارة محطمة امس في ضواحي بغداد.. (رويترز)